

الرئيس الجزائري يحيي كوادر الدولة من بلاغات الفساد الكاذبة

وفي تلميح إلى ضرورة عدم تكرار تجربة حملة "الأيادي البيضاء" التي فتحتها السلطة في تسعينات القرن الماضي، بإيعاز من رئيس الحكومة المسجون أحمد أويحيى، والتي أفضت حينها إلى سجن وتشنيد العشرات من الكوادر الحكومية بتهمة فساد كيدية، شدد الرئيس الجزائري على "ضرورة التمييز بين أخطاء التسيير الناجمة عن سوء في التقدير، والتصرفات العمدية التي لا تخدم سوى القائمين بها أو أطراف أخرى تحركها نوايا سيئة". وأكد على أن "الإدارة القضائية تمتلك للقيام بذلك، كل الوسائل القانونية لإجراء التحريات اللازمة في هذا الشأن، وإذا كانت مكافحة الفساد أمرا ضروريا ولا رجعة فيه، فإن ذلك لا يجب أن يأخذ مهنيا من الأمر، مجرى حملة للمسارح باستقرار وسائل إنجاز وتجسيد مهام الدولة ومختلف هيكلها التنفيذية". وتابع "إن الشائعات التي غالبا ما يروج لها أصحاب المال الفاسد تغذي هرج الجوع العر، وغايتهم المساس، بأي ثمن كان، باستقرار الدولة وهيكلها والإفلات من مصيرهم المحتوم"، في إشارة إلى مساع فتقرضها السلطة الحالية "جيوب النظام السابق تعمل على خلط الأوراق وإرباك عمل المؤسسات الجديدة".

الشارع الجزائري لا يحمل أمالا كبيرة في استعادة عشرات المليارات من الدولارات المنهوبة من أمواله ومقدراته

ولفت تبون إلى "ضرورة التمييز بين الأعمال الناجمة، رغم طابعها المدان، عن عدم الكفاءة أو سوء التقدير، والتي لا تحمل أي نية أو إرادة في الفساد الإيجابي أو السلبي، ولا تجلب أي امتياز لشخص العون غير الكفاء، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا لعائلته أو أصدقائه أو معارفه، والتي ستعاقب بشكل صارم على المستوى الإداري من جهة، وبين الأعمال التي خلفت خسائر اقتصادية ومالية للدولة بهدف منح امتيازات غير مستحقة للغير، منتهكة القوانين والتنظيمات ودون أي استشارة مكتوبة للسلطة من جهة أخرى".

وكان الرئيس الجزائري قد ذكر في تصريح سابق له، أن "من يريد تقديم خدمة للدولة عليه بالتوجه العلني إلى المؤسسات الرسمية وإلى منابر الإعلام لتقديم إفادته حول أي ملف، أما من يعتقد بأن محاربة الفساد تتم بالبلاغات من البنوك والمصارف المحلية. وعززت ملفات الفساد المفتوحة في الجزائر، عمق أزمة المنظومة الحاكمة المطالبة بالرحيل الكلي من السلطة من طرف المعارضة الشعبية، في ظل اليأس من محاولات الإصلاح أو محاربته من الداخل، بعد تغلغل الظاهرة إلى عمق مؤسسات الدولة، وضلوع نخب سياسية ومالية وعسكرية في الظاهرة".

ورغم انتهاء الأحكام إلى عقوبات شديدة على رموز الفساد على غرار رجال الأعمال كعلي حداد، محي الدين طحكوت والإخوة كونيانف، ومسؤولين ساميين سابقين كرئيسي الوزراء عبدالمالك سلال وأحمد أويحيى.. وغيرهم، وحجز جميع ممتلكاتهم، إلا أن الشارع الجزائري لا يحمل أمالا كبيرة في استعادة عشرات المليارات من الدولارات المنهوبة من أمواله ومقدراته.



الفساد يفاقم متاعب السلطة الجزائرية

صابر بليدي

الجزائر - أخذت عملية محاربة الفساد في الجزائر منحى آخر، بعد تدخل رئاسة البلاد لمراجعة إحدى أبرز البات العملية، في خطوة تستهدف حماية كوادر الدولة من البلاغات الكاذبة وإضفاء مناخ الاستقرار داخل المؤسسات، لكنها أعادت طرح ممارسات التستر وحماية المبلغين من سطوة لوبيات الفساد.

ووجه الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، تعليمية إلى السلط المدنية والأمنية في البلاد، يبلغهم فيها الوقف الكلي للعمل بالبلاغات المجهولة المصدر في عملية محاربة الفساد، تجسيدا لتصرحات سابقة أدلى بها لوسائل إعلام محلية، حول البات محاربة الفساد وعدم تحويله إلى تصفية حسابات وممارسات كيدية أوقعت الكثير من الضحايا.

وقال الرئيس تبون إنه "لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال (البلاغات المجهولة المصدر) دليلا قطعيا لنسب وقائع تتكسى صفة الجريمة أو الجنحة"، في إشارة إلى توصل الأجهزة المختصة بمعطيات حول عدم جدوى ذلك النوع من البلاغات وطابعها غير الرسمي في توجيه التهم للمنعين.

وتابع "إن تقارير وردت إلى رئاسة الجمهورية، حول متابعة قضائية على عدد من إدارات الدولة والمسؤولين على مختلف المستويات، بناء على مجرد رسائل مجهولة، غالبا ما كانت عارية من الصحة، وقد تم توجيهها إلى مختلف الأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة، مما أدى إلى حرمان عدد من هؤلاء الإدارات من حريتهم".

وأضاف "إن حالة من الشلل في نشاطات الإدارات والمؤسسات العمومية، بسبب الخوف والخشية من الوقوع تحت طائلة المتابعة بناء على مجرد رسائل مجهولة، حتى أن العديد من المسؤولين الآخرين أصبحوا يقتضرون على الحد الأدنى من التزاماتهم ويمتنعون عن أي مبادرة، مما أسفر عن تأجيل معالجة ملفات هامة، تكتسي أحيانا الطابع الاستعجالي، إلى تواريخ لاحقة، متسببة في إلحاق أضرار بليغة بسير هذه المؤسسات".

وأخذ الفساد في الجزائر طابعا فظيحا بعد الكشف عن العديد من الملفات التي تورط فيها كبار المسؤولين في الدولة ورجال الأعمال، حيث تم تجديد ونهب المليارات من الدولارات، كان آخرها الرقم المتداول في محكمة بالعاصمة، عند معالجة ملف "الإخوة كونيانف" المقربين من نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، حيث كشفت المحكمة عن زهاء 18 مليار دولار، أخذت في شكل قروض من البنوك والمصارف المحلية.

وعززت ملفات الفساد المفتوحة في الجزائر، عمق أزمة المنظومة الحاكمة المطالبة بالرحيل الكلي من السلطة من طرف المعارضة الشعبية، في ظل اليأس من محاولات الإصلاح أو محاربته من الداخل، بعد تغلغل الظاهرة إلى عمق مؤسسات الدولة، وضلوع نخب سياسية ومالية وعسكرية في الظاهرة.

ورغم انتهاء الأحكام إلى عقوبات شديدة على رموز الفساد على غرار رجال الأعمال كعلي حداد، محي الدين طحكوت والإخوة كونيانف، ومسؤولين ساميين سابقين كرئيسي الوزراء عبدالمالك سلال وأحمد أويحيى.. وغيرهم، وحجز جميع ممتلكاتهم، إلا أن الشارع الجزائري لا يحمل أمالا كبيرة في استعادة عشرات المليارات من الدولارات المنهوبة من أمواله ومقدراته.

انشقاقات الحركات المسلحة تهدد مصير السلام في السودان

القيادات العسكرية تبحث عن حصد مكاسب سياسية



مطبئات جديدة في طريق السلام السوداني

ظهرت تجليات هذا الأمر في مسار المنطقتين بعد أن فشلت وساطة جوبا في التوصل لاتفاق مع جناحي الحركة الشعبية شمال، مالك عقار والحلو، في أن واحد.

وضعت الجبهة الثورية أمامها تحقيق هدفين، الأول فك شفرة جنود الأزمات والأسباب الرئيسية التي أدت إلى النزاعات في ولايات الهامش، وهو ما تحقق بالفعل بمخاطبة كل القضايا ذات الصلة، والثاني يرتبط بقبول الحركات الداعمة للسلام والتي لم توقع عليه بالاتفاق ومباركته من جميع أصحاب المصلحة في الأقاليم المختلفة.

ويتخوف متابعون من أن يظل السلام أسير الغرف المغلقة فقط من دون أن يصل إلى أرض الواقع، أسوة بما حدث في السابق من أقاليم أكثر من 40 ميناقا وقهها النظام السابق مع الحركات المختلفة، وهو أمر يتطلب لملمة شمل الحركات وإيجاد الأجواء المناسبة التي تجعلها مقبلة على إنهاء الأوضاع القائمة والنظر إلى المصلحة العليا للدولة بعيداً عن المكاسب السياسية الضيقة.

واعتبر استاذ العلاقات الدولية بجامعة الخرطوم، عمر محمد علي، أن الخلافات التي طفت على السطح بين قادة الحركات لا تهين الجو المناسب لإحلال السلام، لأنها تأتي في وقت يعاني فيه المواطنون من أزمات اقتصادية جمّة، ويرون أن الحركات لديها أجندتها التي تسعى لتحقيقها بعيداً عن رغبتها في إيجاد حلول جذرية للأوضاع القائمة.

وأوضح لـ"العرب"، أن "التدخلات الخارجية تبقى واحدة من أبرز أسباب الانشقاقات، فهناك أطراف لم يكن لها حضور في مفاوضات جوبا تسعى لأن تستعيد نفوذها مجددا عبر إفضال السلام، وتحاول استقطاب قادة عسكريين من خلال دعمهم بالمال والسلاح".

قال القيادي في الجبهة الثورية، محمد زكريا، إن ما يتردد حول وجود خلافات داخل حركتي الحلو ونور سببه سعي قيادات عسكرية للانخراط في ملف السلام، وتُصعد مواقفها في مواجهة الأطراف المتعنتة، ويمكن وصفها بالخلافات الإيجابية، بشرط أن يكون مدخلها الحفاظ على مركزية القرار داخل الحركة الأم.

وأضاف لـ"العرب"، أن إعلان المبادئ الموقع بين الجبهة الثورية والسلطة الانتقالية في جوبا قبل عام حدد أطراف التفاوض، وأي انشقاق في الحركات المنخرطة في السلام بحاجة إلى موافقة أولية للجهاز التي حددها إعلان المبادئ لضمها مجددا إلى الاتفاق، وأي طرف انشق عن التنظيم الأم، كفر أو جماعة، سيكون خارج السلام.

وأوضح زكريا، الذي يشغل منصب نائب الأمين السياسي لحركة العدل والمساواة، أن بعض أطراف السلام تعمل على سد الطريق أمام استغلال بنود السلطة والثروة في تفكيك الحركات المسلحة، ومن المفترض أن يعزز اتفاق السلام وحدة قوى الكفاح بعد أن انصهرت العديد من الحركات والتنظيمات داخل الجبهة الثورية.

واندمجت تسع حركات مسلحة وتنظيمات سياسية تحت لواء الجبهة الثورية منذ عام ونصف، غير أنها شهدت انقساماً لم يؤثر على بنيتها الأساسية في شهر مايو الماضي، وأعلن مني أركو مناهي تأسيس جناح جديد للجبهة الثورية بقيادته. أسهم تقسيم عملية التفاوض إلى ملفات مختلفة لإطالة أمد التفاوض، والدخول في تفرعات صغيرة داخل كل منطقة، في ظهور نوع جديد من السباق بين الحركات على النفوذ والسلطة في بعض المناطق.

23 قياديا عسكريا وسياسيا الانسلاخ عن الحركة، والانضمام إلى تجمع قوى تحرير السودان برئاسة الطاهر أبو بكر حجر، وهو تنظيم سياسي يتواجد في دارفور.

وتتقرب قيادات عسكرية في الحركات المسلحة قرارات الدمج والتسريع التي من المقرر تنفيذها وفقاً للترتيبات الأمنية المتفق عليها، وتبحث عن مكاسب مستقبلية، حال جرى الاستغناء عن كثير منها، لأنها لا تنطبق عليها شروط الانضمام إلى القوات المسلحة، ما يدعم تحركات هؤلاء ضد القيادات العليا للحركات لتقنين أوضاعهم.

يجمع مراقبون، على أن تزايد حجم الخلافات داخل الأجسام المترهلة لعديد من الحركات يقوض مركزية القرار داخلها، ويجعلها غير قادرة على الائتلاف حول قضايا واحدة ومتفق عليها للتفاوض بشأنها، وفي تلك الحالة ستجد الحكومة الانتقالية نفسها أمام مطالب عديدة ومتفرعة لدى الحركات غير الموقعة على السلام، وسيعوق ذلك حلم الوصول إلى اتفاق شامل في جميع ولايات الهامش.

تصعب الأوضاع الراهنة من إمكانية التوقيع النهائي على السلام، مطلع أكتوبر المقبل، وفي حال جرى تمرير الاتفاق، غالبا لن يكون شاملا وستكون الحركات ذات الوزن العسكري الكبير خارج إطار السلام، ما دفع وساطة جنوب السودان لتكثيف مشاوراتها لانضمام حركتي الحلو ونور لقطار السلام.

ليستنى تطبيق بنوده على الأرض. يواجه اتفاق السلام مازقا جراء تعدد الحركات المسلحة وتفرعها إلى أكثر من ثمانين حركة وتنظيم سياسي تتواجد في إقليم دارفور وحده، وعشرات التنظيمات الأخرى في باقي ولايات الهامش، بعضها يرتبط بنظام عمر البشير البائد.

تتخوف أوساط سياسية سودانية من أن يظل السلام في السودان أسير الغرف المغلقة فقط من دون أن يصل إلى أرض الواقع في ظل تصدع عدد من الحركات المسلحة وانسغالها بالمكاسب السياسية واقتسام الثورة، بدل الشروع في عمليات الدمج والتسريع، وهو ما من شأنه أن يعيق متاعب السلطة الانتقالية.

الخرطوم - تخشى دوائر سودانية أن يؤدي تصدع عدد من الحركات المسلحة إلى خلق مطبئات جديدة بعد التوقيع على اتفاق سلام بالأحرف الأولى بين السلطة الانتقالية والجبهة الثورية الشهر الماضي، ويتجه صراع الثروة والسلطة إلى البحث عن الحصول على جزء من عكة المكاسب التي حصدها الحركات، ما يهدد مصير السلام حال تمددت الخلافات وانتشرت الانشقاقات.

وطال التصدع أخيرا حركة جيش تحرير السودان، جناح مني أركو مناهي الذي انخرط في اتفاق السلام وواجه اعتراضات من قيادات نافذة في حركته، منذ أن أعلن الانفصال عن الجبهة الثورية. وحملت مواقف حركة مناهي تذبذبا بين معارضة الجبهة الثورية والتعاون معها، وهو أمر فُسر على أنه بحث عن مكاسب جديدة بعيدا عن حصة الثروة، ومناورة للضغط للحصول على مزايا نوعية.

وراجت معلومات بشأن حدوث خلافات داخل الحركة الشعبية شمال، جناح عبدالعزيز الحلو، وشهدت مناطق نفوذ الحركة في جنوب كردفان توترات عسكرية بين قياديين انقسموا على أنفسهم بشأن موقف الحركة من السلام، بين تيار يدعم الانخراط في التفاوض دون شروط، وآخر يتزعمه الحلو، يتمسك بأن يكون التفاوض مع شخصيات بعينها داخل السلطة الانتقالية.

اتفاق السلام يواجه مازقا جراء تعدد الحركات المسلحة وتفرعها إلى أكثر من ثمانين حركة تتواجد في إقليم دارفور وحده

وتتزايد المخاوف من تجذر الخلافات داخل حركة عبدالواحد محمد نور، ولديها حضور عسكري واسع في دارفور، ومن حدوث اشتباكات مسلحة بين عناصر الحركة، بسبب رغبة عدد من القيادات للحاق بركب السلام الذي رفضه نور.

وجد هؤلاء معارضة قوية من قائد الحركة، ورد أن الهدف من هذه المطالب إحداث انقلاب سياسي وسحب البساط من تحت اقدامه لإجباره على الانخراط في المفاوضات. ويظل الأثر الأكبر للانشقاقات واضحا داخل جناح مناهي، بعد أن أعلن

عير موسي تطالب بمقاربة جديدة لمحاربة الإرهاب في تونس

وأشارت عير موسي إلى أنه رغم توفر أدلة قطعية ووثائق رسمية تثبت وقوف تنظيم الإخوان وداعميه وراء تنامي الإرهاب في تونس منذ 2013، وهي الفترة التي تلت صعود الإسلاميين إلى الحكم، فإن القضاء لم يتحرك لكشف حقيقة التموليات الضخمة التي تحصل عليها هذه الجمعيات الخيرية ومالاتها والطرف الممول ومحاسبة المتورطين. ويحمل الحزب الدستوري الحر، حركة النهضة مسؤولية إدخال الإرهاب إلى تونس منذ عام 2011، وحيازة أدوات دعمه المعنوي والمادي واللوجستي والاجتماعي والديني، لكنه يحمل كذلك المسؤولية إلى مؤسسات الدولة وكياناتها، فيما لوح كثيرون منهم بالإعلام التونسية وصور الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة.

رئيسته عير موسي وشخصيات سياسية وحقوقية أخرى وعائلة ضحية العملية الإرهابية الأخيرة التي وقعت في مدينة سوسة، والتي استهدفت دورية للحرس الوطني وراح ضحيتها عنصر أمن وزوج أرح.

وأضافت أن الإرهاب أصبح لديه داعمون في البرلمان وفي الأحزاب السياسية، بهدف إيجاد غطاء قانوني يحمي المشتبه بهم في الانتماء لتنظيمات إرهابية تونسية ودولية، مشددة على أنه لا مجال اليوم لجعل أخطبوط الإخوان يتوسع في البلاد.

وانطلقت مسيرة دعا إليها الحزب الدستوري الحر من أمام مقر وزارة العدل متجهة نحو قصر رئاسة الحكومة بساحة القصبية وسط العاصمة تونس، بمشاركة

ومحاصرة الشبكات والخلايا النائمة الموجودة في تونس وشبكات التمويل الكبيرة التي ما زالت ناشطة وفاعلة في تونس، والجمعيات الأجنبية وفروع التنظيمات الدولية المصنفة إرهابية في عدة بقاع من العالم.

وتونس - دعت البرلمانية التونسية ورئيسة الحزب الدستوري الحر، عير موسي، رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى تحمل المسؤولية في تفعيل منظومة جديدة لمكافحة ظاهرة الإرهاب، مؤكدة في الوقت نفسه على ضرورة العمل على وقف هذه الظاهرة والضرب بيد من حديد على الإرهاب وأخطبوطه الذي وضعه الإخوان منذ سنة 2011.

وأكدت موسي في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية خلال مسيرة مناهضة للإرهاب نظمه الحزب الدستوري الحر، أن مكافحة الإرهاب هي مطلب شعبي وواجب على الدولة التونسية، ملوحة بأن الحزب سيتوجه للمجتمع الأمامي إذا لم تتخذ السلطة لمكافحة الإرهاب وتضع الآليات الكفيلة بمنع هذه الظاهرة،